محور
دراسات فلسفة العلم

حولية المنتدى

مجلة حولية المنتدى Hawlyat Al-Montada

I. S. S. N. Print :1998 - 0841 I. S. S. N. onlie :2958 - 0455 Doi 10.35519 /0828

فلسفة العلم والمنهج في العلوم الشرعية مقاربة تأسيسية

Philosophy of Science and Methodology in Islamic Sciences: A Foundational Approach

أ.م .د. أسعد عبد الرزاق الأسدي
جامعة الكوفة - كلية الفقه

Asst. Prof. Dr.
Asaad Abdul Razzaq Al-Asadi
College of Jurisprudence- University of Kufa
Asaada.al-asadi@uokufa.edu.iq

تاريخ الإستلام: 2025/6/28 تاريخ القبول: 2025/7/14 تاريخ النشر: 2025/9/1

Recevied: 28 / 6 / 2025 Accepted: 14 / 7 / 2025 Published: 1 / 9 / 2025

ملخص:

تشهد العلوم بمختلف صنوفها حاجة الى التجديد على مستوى الفكر والمنهج، والعلوم الانسانية بحسب ما نرى، أحوج ما تكون الى مراجعة لبناءها المعرفي والمنهجي، وفيما يخص العلوم الشرعية ،جرت كثير من الدراسات المتأخرة حول فلسفة الدين، وفلسفة الفقه، كذلك جرت دراسات تتعلق بمداخل العلوم وتصنيفها المنهجي، وبطبيعة الحال، يقع الاختلاف في زوايا النظر للعلوم الشرعية وطبيعة مخرجاتها المعرفية، باهداف مختلفة تتضمن تحديد هويتها، وتمييزها عن بعض، ورصد العلاقات فيما بينها، والتكامل المعرفي، والتأثير المتبادل، كل ذلك يسهم -فيما نرى- في تطور العلوم الشرعية، ونحن هنا بصدد محاولة

تأسيسية لرؤية جامعة للعلوم الشرعية بوصفها بناء موحد، ذي خصائص مشتركة، لذلك يشتغل هذا البحث، على توحيد الرؤى في إطار جامع، يتولى تحليل عناصر المعرفة الشرعية، ومحاولة وضع خطوات أولية تعمل على بناء تصور موحد لطبيعة العلوم الشرعية، من خلال مقاربات يصح أن تكون تأسيسية قابلة للتطوير في دراسات لاحقة، معتمدة على ما آلت اليه بعض أبحاث فلسفة العلم، من تصورات تسعى إلى رؤية واضحة حول طبيعة العلوم الانسانية وسقوفها المعرفية، ورهانات التطوير من خلال رؤية تحليلية، نقدية، تعتمد نسبيا على بعض المحاولات الاستقرائية.

ولم يخلُ البحث من صعوبات على مستوى البناء ورصد مساحات الخلل، ومكامن التجديد ،نظرا لسعة الموروث الشرعي، وتراكم التصورات وتداخلها في الحقل الديني .

abstract

The sciences of all kinds are witnessing renewal at the level of thought and methodology، and the humanities، as we see it، are in dire need of a review of their cognitive and methodological structure. With regard to the Sharia sciences، many recent studies have been conducted on the philosophy of religion and the philosophy of jurisprudence. Studies have also been conducted on the approaches to the sciences and their methodological classification. Naturally، there is a difference in the perspectives of the Sharia sciences and the nature of their cognitive outputs، with different goals that include defining their identity، distinguishing them from each other، monitoring the relationships between them، cognitive integration، and mutual influence. All of this contributes - as we see it - to the development of the Sharia sciences. Here، we are in the process of attempting to establish a comprehensive vision for the Sharia sciences as a unified structure with common characteristics. Therefore، this research works to unify visions within a comprehensive framework that undertakes to analyze the elements of Sharia knowledge and attempts to establish initial steps that work to build a unified conception of the nature of the Sharia sciences، through approaches that can be foundational and developable in subsequent studies، based on the results of some research in the philosophy of science، in terms of concepts that seek a clear vision about the nature of the human

sciences and their ceilings. Cognitive and development challenges are addressed through an analytical، critical perspective، based relatively on some inductive attempts. The research was not without difficulties at the level of construction، identifying areas of deficiency، and potential for renewal، given the vastness of the religious heritage and the accumulation and overlap of concepts in the religious field.

مقدمة :

يعد حقل فلسفة العلم ضمن مجال الفلسفة في شقها الأبستمولوجي غالبا، والذي يهتم بطبيعة العلوم وخصائصها النظرية عبر رؤية مكثفة من خارج العلم تتناول تاريخ العلم ومصادر معرفته وطبيعة نظرياته وخصائص اصطلاحاته وطبيعة البناءات المنهجية التي تحكمه..

والعلوم الانسانية لم تحظ منذ البدء بفلسفة تبحث في بنيتها، بل تأثرت بفلسفة العلم في العلوم الطبيعية، اذ كانت فلسفة العلم تعنى بالعلوم الطبيعية، ومن ثم وبعد ظهور العلوم الانسانية، تأثرت الأخيرة بفلسفة العلم، وقد واجهت فلسفة العلوم الانسانية بعض الصعوبات، بسبب كونها تدرس ظواهر متفردة وخفية، إذ تُعد موضوعات العلوم الإنسانية - كعلم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا - من الحقول التي يصعب إخضاعها للملاحظة الحسية المباشرة أو التقصي التجريبي المخبري الدقيق، إذ إنها تتناول سلوك الإنسان فرَدًا وجماعةً في سياقات معقدة وغير قابلة للتكرار التجريبي الصارم. فهذه الموضوعات غالباً ما تُرصَد من خلال ملاحظات كلية وانطباعية، ما يجعل الوصول إلى الظاهرة العلمية فيها مختلفا جوهريًا عن نمط المعالجة في العلوم الطبيعية, كما أن البنية المعرفية للعلوم الإنسانية تتسم بالتعقيد والتداخل، نظَرًا لارتباطها الوثيق بالزمن والمكان والثقافة، وهو ما يجعل حتى علوم اللغة عصيةً على المعالجة التجريبية المحضة.

ومن هذا المنطلق، فإن العلاقة بين العلوم الإنسانية وفلسفة العلم ليست علاقة تقاطع منهجي فحسب، بل تترتب عليها إشكاليات مفهومية تتعلق بتأسيس فلسفة خاصة بهذه العلوم, فحين نتناول «العلم» في سياق العلوم الإنسانية، لا نتحدث فقط عن موضوع خارجي

كعلم الطبيعة أو الاجتماع، بل نلج إلى مبحث «علم العلم» ذاته، أي التفكر في طبيعة العلم من خارج حدوده التجريبية، بما يشمل أدواته، ومناهجه، وإطاره القيمي.

وقد شهدت فلسفة العلم تطوّرًا لافتاً من النزعة الوصفية نحو النزعة النقدية والتحليلية؛ فبينما كانت تُعرّف تقليديًا بوصفها نشاطًا تحليليًا يصف البنية الداخلية للعلم، أصبحت تمثل مجالًا معرفياً ناقدًا يسهم في مساءلة الأسس المعرفية والمنهجية للعلوم، بل وتوجيه مساراتها وإعادة بناء بعض منطلقاتها المفاهيمية.

مشكلة البحث:

من الاسباب التي يُعزى إليها تطور العلوم الطبيعية والانسانية في عموم المعرفة البشرية، هو التقدم في مجال فلسفة العلم والمنهج، ومع قدم المعارف الاسلامية وجذورها الممتدة الى ما يزيد على العشرة قرون، فإنها متأخرة في مجال فلسفة العلم والمنهج ،بنحو أثر في تطورها وتقدمها، وكثير من الاشكاليات المعرفية في العلوم الشرعية كان لها سبيل الى الحل والتبدد لولا العزوف عن ترتيب وتنظيم معارفنا، فمثلا قد أخذ التخصص مأخذه من الأذهان، حتى أصبح المتخصص بالتفسير لا يمكنه اقتحام تخصص الفقه وأصوله مثلا، وهو ما أصاب المنظومة المعرفية بحالة من الشلل والجمود.

تساؤلات البحث: من ابرز تساؤلات البحث:

كيف تؤثر فلسفة العلم والمنهج في تطور علوم الشريعة الاسلامية؟

وهل تكفي محاكاة العلوم الانسانية في فلسفتها ومنهجها، أم ينبغي اكتشاف بعض الخصوصيات المعرفية في العلوم الشرعية؟

الى أي مدى يمكن الجمع بين فلسفة العلم والمنهج في مجال واحد؟

كيف يمكن المقاربة مع بعض مسائل المنهج في اطار أصول الفقه وغيره من علوم الشريعة؟

هل يمكن تحليل عناصر العلوم الشرعية وفرزها بحيث تشكل خارطة ذهنية تساعد على الفهم الكلي للعلوم الشرعية.

هدف البحث:

يهدف البحث الى عقد مقاربة تأسيسية لمجال يجمع فلسفة العلم والمنهج على حد سواء، كما يجمع

العلـوم الشرعيـة في إطـار منهجـي، يعـين المتخصصـين في العلـوم الشرعيـة المتفرقـة الى مرونـة التواصـل العلمـي فيـما بينهـم، فضـلا عـن تنظيـم أفـكار الجماعـة العلميـة داخـل منظومـة العلـوم الشرعيـة.

طبيعة الدراسات السابقة:

ان جـل الدراسـات السـابقة كانـت عـلى انحـاء:

١- دراسـات متخصصـة في مجـال دون مجـال، مثـل فلسـفة الفقـه، أو فلسـفة أصـول الفقـه، وهـي محـدودة نسـبيا.

٢- ان معظـم الدراسـات السـابقة لم تحـدد نطـاق الدراسـة بالدقـة التـي يمكـن معهـا تحديـد معـالم فلسـفة العلـوم الشرعيـة.

٣- كثـير مـن تلـك الدراسـات اهتمـت بمسـألة المنهـج فقـط عـلى نحـو وصفـي يميـل الى التصنيـف والتبويـب وإعـادة هيكلـة للعلـم .

المبحـث الأول: مدخـل تمهيـدي ومقدمـات أوليـة

بالنظـر الى سـعة الموضـوع سـوف يتـم الاقتصـار عـلى المفاهيـم المهمـة التـي تؤسـس لمدخـل البحـث ،وفي تصورنـا انهـا يمكـن أن تمهـد كمدخـل لموضـوع البحـث الـذي يتداخـل كثـيرا مـع منظومـات مختلفـة في التفكـير المنهجـي مـن جهـة، والفلسـفي مـن جهـة والدينـي مـن جهـة ثالثـة.

المطلـب الاول: فلسـفة العلـم والمنهج، المفهـوم ونقطـة الالتقاء

يوجـد تداخـل واضح بـين علـم المناهج)الميثودولوجيـا(وفلسـفة العلـم، وقـد انقسـمت الآراء في التعامـل مـع هـذا التداخـل إلى اتجاهـين رئيسـين؛ أحدهـما يـرى أن الفصـل بينهـما غـير ضروري ،انطلاقًـا مـن مبـدأ التكامـل المعـرفي والتراكمـي بـين الحقلـين، وهـو الاتجـاه الـذي نميـل إليـه, في المقابـل، يـرى الاتجـاه الآخـر أن علـم المناهـج يشـكل مجـالًا مسـتقلاً بذاتـه، تتناولـه فلسـفة العلـم كغـيره مـن العلـوم، حيـث يعنـى علـم المناهـج بتحديـد طبيعـة المنهـج المتبـع في كل مجـال معـرفي، في حـين تتـولى فلسـفة العلـم تقويـم هـذا المنهـج، مـن حيـث صلاحيتـه ومصداقيتـه وفاعليتـه ضمـن الإطـار العلمـي الأوسـع. وبهـذا، تتعامـل فلسـفة العلـم مـع علـم المناهـج بوصفـه موضوعًـا للـدرس، عـلى غـرار تعاملهـا مـع سـائر العلـوم. المنهـج كمصطلـح فلسـفي عـلى وجـه الخصـوص يعنـي: وسـيلة المعرفـة،

وطريقة الخروج بالنتائج الفعلية من الموضوع المطروح للدراسة، والطريقة المتبعة في دراسة موضوع ما للتوصل إلى قانون أو نتائج أو محصلة عامة.

المنهج العلمي هو آية العلم، والعلم آيته، وقد يُقال في تعريف العلم إنه: ضربٌ من المعرفة الموضوعية المختبرة، نصل إليها عن طريق المنهج العلمي التجريبي، وكما يقول جون كيمني:

(تعريف العلم على أساس منهجه، أمرٌ يطابق العادات المألوفة في كل حالة لا يكون فيها خلاف؛ لهذا السبب سأستعمل كلمة علم للدلالة على المعرفة، التي يُصار إلى جميعها بواسطة المنهج العلمي) ، ولكن يسهل ملاحظة أن تعريف العلم على أساس منهجه فيه دوران؛ إذ يمكن تعريف المنهج على أساس العلم، فنقول إنه طريقة البحث والتفكير الخاصة بالعلم، والحق أن العلاقة بين العلم ومنهجه علاقة وثقى، قد لا تترك مسافة كافية بينهما، أو يسمح بتعريف أحدهما بالآخر،

التقنين منطقي يمكن أن يفتح الباب للخروج من هذا الدوران، وقد اتضح بأن العلم منظومة ممنهجة ، والمطلوب الآن تعريف المنهج العلمي.

ينتقد (فييرابند) فكرة وجود منهج علمي ثابت، ويطرح أسئلة فلسفية حول شرعية «المنهجية الموحدة ، وهذا بالتأكيد ما يدعو إلى نفس التساؤلات حول العلوم الشرعية، بين أن تكون محكومة بنفس المنهج العلمي الثابت، أو يكون لها منهجها العلمي الخاص، ولا يمكن إغفال الخصوصية المعرفية التي تتسم بها العلوم الشرعية، كما سيتضح.

ناقش) كلود برنار ،(١٢٢٢م)، هذه الإشكالية بشكل حاسم, إذ رأى أن المناهج تتأتى من جزئيات وتفاصيل العلم, ولا يمكن أن تدرس نظريّا كقواعد عامة، (إنما تتكون في داخل المعمل الذي هو معبد العلم الحقيقي، وإبان الاتصال المباشر بالوقائع والتجارب العملية)

، وهذا يتناسب كثيرا مع واقع العلوم التجريبية لكنه قريب نسبيا من العلوم الانسانية ايضا.

يُلاحظ هنا تفاعل وثيق بين العلم ومناهجه، إذ إن المناهج لا تنشأ خارجه، بل تنبثق من صميم

الممارسة العلمية ومن سياقات البحث والتفكير داخل التخصصات العلمية ذاتها، فالمنهج العلمي في جوهره ليس مجرد إجراءات شكلية، بل هو نمط تفكير منظم يُوجّه سلوك الباحثين في معالجة المشكلات وإنتاج المعرفة، وعلى خلاف ما قد يُظنّ من بساطة هذا المفهوم، فإن المنهج العلمي يتضمن بنية عقلية وأساليب دقيقة في الفهم والتفسير، وقد احتلت «فلسفة العلوم» مكانة مركزية في الفلسفة المعاصرة، بوصفها المجال الأكثر تعبيراً عن أسئلة العصر المعرفية ،وممّثّلت بحق الامتداد الطبيعي للفلسفة الأم، وفي قلب فلسفة العلوم تقف الميثودولوجيا، أو نظرية المنهج العلمي، التي تُعدّ الأساس الصلب والمنطلق الرئيس في تحليل بنية المعرفة العلمية وآليات اشتغالها[٢].

ان فلسفة العلم ذات علاقة جدلية بالمنهج، المنهج يعين فلسفة العلم على اكتشاف العلم، فلسفة العلم تعين المنهج على اعادة تنظيم العلم، لذلك أمكننا القول بأن كلا المجالين متسقان باتجاه بناء وتنظيم المعرفة العلمية.

إن فلسفة العلوم الشرعية تنظر أيضا، في تداخل العلوم وتقاطعها، من حيث بناء الأسس ، ومنطلقات التفكير في كل علم مثلا، ينطلق التفكير الفقهي من الجزئيات والمسائل، انطلاقا نحو الدليل الشرعي، في حين ينطلق التفكير في علم الكلام من خلال المسائل الذهنية المجردة إلى الواقع الخارجي، فيما ينطلق التصور، والتفكير في العلوم والاداتية، من الحاجة، ومن موقفا لاستجابة للأشكال، إلى موقف المعالجة والحسم.

المطلب الثاني: فلسفة العلم بين نطاقين:

ظهر مجال فلسفة العلم في منتصف القرن التاسع عشر، بعد أن أثيرت تساؤلات حول العلم من حيث تاريخه وطبيعة قضاياه، وما المعيار الذي نحكم في ضوءه على أن القضية او النظرية علمية او غير علمية،) , وردت تعريفات كثيرة جدا، وعليه لابد من بيان أن الفلسفة على أنحاء ثلاث، فلسفة الوجود(الانطولوجيا)، وفلسفة المعرفة (الابستمولوجيا)، وفلسفة القيم والجمال(الاكسلوجيا)، وهنا ننبه الى مسألة، أن أغلب من بحث في فلسفة العلم، لم يتفقوا

على تحديد نطاقها، بل اختلفوا في مضمونها، وقسم كبير يرى أن فلسفة العلم هي التي تختص بالمعرفة فحسب، اي ما يعبر عنه بالأبستمولوجيا، فيما توجد رؤية أخرى مع توسعة النطاق ليشمل انحاء الفلسفة الثلاث، وتطبيقها على العلم ،وهو ما نرجحه، اذ لا تنفك الفلسفة بأنحاءها الثلاث عن البحث في طبيعة العلم وخصائص وجوده، وطبيعة قضاياه ومسائله، وهو ما يتعلق بفلسفة الوجود، كذلك لا تنفك الفلسفة من تقييم واختبار مخرجات العلوم وما تؤول إليه من وقائع، ومدى انسجام تلك المخرجات والوقائع مع القيم والمقتضيات الأخلاقية، وفضلا عن ذلك كله، تعمل الفلسفة على تنظيم الاسس المعرفية للعلوم ومصادرها، وطرق الاستدلال فيها.

المطلب الثالث: وظيفة فلسفة العلم في نطاق العلوم الشرعية

في معرض تناول فلسفة العلوم الشرعية، ينبغي ملاحظة المحاولات التي ركزت على بعض من تلك العلوم، كما في (فلسفة الفقه) و(فلسفة أصول الفقه)، وفلسفة الدين كمجال أوسع قد يتداخل بنسبة عالية مع ما تتم المحاولة اليه من اكتشاف ملامح لفلسفة العلوم الدينية، اذ تعد فلسفة الدين مجالا واسعا ومفتوحا على فروع الفلسفة (اللاهوت، الابستمولوجيا، الوجود، القيم والجمال)، في حين تكاد تقتصر فلسفة العلوم الدينية على (المجال المعرفي الابستيمي)، من دون التركيز

على تناول المجال الوجودي الانطولوجي او القيمي الاكسيولوجي، ومن هنا تبرز الجدة فيتناول فلسفة العلوم الدينية بنحو من الاستقلال عن الفروع الاخرى للفلسفة من جهة، والشموللجل تخصصات العلوم الدينية من جهة أخرى.

لذا يمكن - بنحو أولي، وبحدود تصورنا- تحديد أهداف عدة لفلسفة العلوم الدينية على وفق الفقرات :

١-تحديد طبيعة مصادر المعرفة في العلوم الدينية.

٢-تحديد أسس بناء النظرية العلمية في حقل الاختصاص الديني.

٣-تحديد طبيعة مناهج المعرفة والفهم في العلوم الدينية، وثمة

خلاف حول هذا الهدف، وهل يعد علم المناهج علما مستقلا، أم ممكن أن ينضوي تحت فلسفة العلم..

٤- محاولة تحليل اشكالية الذاتي والموضوعي في البحث المعرفي في العلوم الدينية.

٥-تحديد الذاتي والعرضي في البحث المعرفي في العلوم الدينية.

٦- تحديد أسس التعاطي مع المعارف الغيبية وتقنين توظيفها في المسارات البحثية بما يتناسب مع مقتضيات البحث العلمي.

٢- محاولة اكتشاف وتحديد المرجعيات المعرفية والبرادايم المعرفي من خلال تحديد النماذج الارشادية في مختلف تخصصات المعرفة الدينية.

٢- محاولة تحديد قيمة المعرفة التي ينتجها العقل الديني، ومدى ثباتها أو اطلاقها، وتحديد مديات التفاوت فيها.

وهذه الفقرات يمكن عدّها أهداف أولية لفلسفة العلوم الدينية، الى حين الاكتمال والنضج حتى تتم معالجة التداخل فيما بينها، أو الاضافة والحذف لبعض منها، لأن مجال الفلسفة أوسع من مجال العلم، ومديات البحث والتفكير في الفلسفة أبعد منها في العلوم، فغالبا ما يكون العلم محددا بأسيجة من النظريات والقواعد التي تشكل نسقا منسجما له اصطلاحاته وحدوده المنهجية، في حين تطرق الفلسفة جميع أبواب المعرفة فيما يخض العلم، فهي تثير التساؤلات وتقترح الإجابات حول كل علم من العلوم الطبيعة أو الإنسانية.

واهمية البحث في فلسفة العلوم تكمن في بيان معيار تمييز العلوم الحقيقية عن الزائفة، وثمة مايتم إلحاقه بالعلوم الشرعية مع كونه يخلو من مقومات العلم الحقيقي، وتتضح المقومات منخلال تحليل البناء والنسق الذي تتألف منه العلوم الشرعية.

المطلب الرابع: الخصوصية المعرفية لفلسفة العلوم الشرعية

قد لا يلقى تصنيف العلوم الدينية ضمن نطاق العلوم الإنسانية قبولًا واسعًا لدى عدد من الباحثين والمتخصصين، وذلك لما تنفرد به هذه العلوم من مكوّنات تتعلق بالغيب، تجعلها تتمايز عن غيرها من الحقول المعرفية التي تقوم على

الملاحظة والتجريب والنقد. فالمعرفة الدينية تتضمن عناصر مقدسة، يصعب إخضاعها للمنهج العلمي القائم على النسبية والتغير والاختبار المستمر ،ما يخلق تحديات أمام مقاربة هذه العلوم بروح العلوم الإنسانية، من هنا تبرز أهمية فلسفة العلوم الدينية بوصفها محاولة منهجية لفصل ما هو إلهي غيبي لا يُطال بالعقل النقدي، عما هو بشري قابل للتأويل والفهم والتحول، بما يضمن تنظيماً معرفياً متماسًكًا، يمنع اختلاط الديني المطلق بالبشري النسبي، تجنبًا لإنتاج رؤى مشوشة أو متناقضة.ويمكن إجمال خصائص العلوم الدينية بالفقرات:

١-تتضمّن المعارف الدينية مفاهيم مقدسة ومتعالية، تعجز أدوات العقل البشري عن الإحاطة بها أو إخضاعها للتفكير التحليلي، كما هو الحال في البحث عن حقيقة الذات الإلهية وما يتصل بها من صفات وأسرار، إذ تُعد هذه القضايا خارج نطاق الفهم العقلي المباشر، وتندرج ضمن ما يُسَلَّم به ولا يُفَكَّر فيه وفق المعايير العقلية المعتادة، كما يذكر الرازي مثلا: (إن البحث عن حقيقة الذات الإلهية وصفاته المطلقة يتجاوز إمكانيات العقل البشري، إذ إن العلم في هذا المجال يكتفي بالإثبات النسبي اعتماًدًا على النص والعقل معًا) .

٢-يتسم النص الديني بكونه قطعي الصدور من جهة غيبية عليا، ما يجعله بمنأى عن الخضوع للبحث في مدى صحة صدوره ضمن إطار العلوم الدينية، إذ إن فتح هذا الباب ينقل النقاش إلى ميدان فلسفة الدين، لا إلى مباحث العلوم الشرعية التي تفترض التسليم بمصدرية النص كأصل منهجي, كما يؤكد ذلك السيد الصدر: (النصوص الشرعية المعتبرة قبلية في ذاتها، ولا يمكن فتح باب البحث في مصدرها ضمن علم الأصول، وإلا تحول النقاش فوريّا إلى حقل فلسفةالدين) .

٣-تتباين مستويات تفسير النص الديني بحسب المرجع التفسيري، إذ تحتل السنة المبينة مكانة أرفع من اجتهادات العلماء، نظراً لاتصالها المباشر بالوحي، بينما يمثل الفهم البشري اجتهاداً قابلاً للنقاش والخطأ، ولكل من هذين المستويين منهج خاص في التعامل مع النص

وتأويله، ويذكر الشرفي أن: (ترتيب درجات النقل يكشف عن الفارق بين سلطة الحديث والنص الفهمي للبشر، فالسنة وحي أمين، بينما فهم العلماء اجتهاد بشري قابل للخطأ).

٤-مديات التحول والتغير في المعارف الدينية طويلة الأمد، قد تحتاج الى قرن من الزمن لكي تبين وتنكشف، وعامل التراكم المعرفي مؤثر فاعل في توجيه المعارف الدينية، ويشير أركون إلى ذلك بقوله: «معارفنا الدينية تشهد تحولات عميقة بفعل تراكمات معرفية طويلة، ولا يندفع المجتمع نحو فهم جديد إلا بعد أجيال كاملة»

٥-التردد في طرح الرؤى بسبب ضغط العامل الإيماني على عامل التفكر والتأمل العقلي، مما يفضي إلى التأني في الفهم وطرح الأفكار، كما يؤكد ذلك حسن حنفي: (يُهرس العقل أحيانا بفعل حماية الإيمان من الشك، مما يجعل الفقيه والإصلاحي يتحلى ان بروح المحافظة والتأني قبل الإدلاء برأيه).

٦-ثنائية التنظير والتطبيق، العلم والعمل، في جل المعارف الدينية، مما يؤدي إلى تعدد مناهج الفهم بين ما هو نظري وما هو مرتبط بالواقع العملي، يذكر طه عبد الرحمن: (الفهم الشرعي ليس نظرية جامدة، بل رسم طريق للممارسة، وهي ثنائية لا تنفصل: العلم والعمل).

٢- تقوم العلوم الدينية على ثنائية موضوعية تجمع بين البعد الإلهي المقدس والبعد الإنساني المتغير، ما يجعل بناء التصورات فيها مشدوَّدًا إلى ضرورة تحقيق توازن بين مقتضيات التعالي الإلهي ومستلزمات الفهم البشري.

٢- كما تعتمد هذه العلوم على جملة من العلوم الآلية المساندة، مثل المنطق والفلسفة والنحووالتاريخ، باعتبارها أدوات منهجية ضرورية تُمكّن من تحليل النصوص واستنباط الأحكام ،وتُعدّ بمثابة علوم خادمة تُكمل وظيفة العلوم الدينية دون أن تشكل جوهرها.

٧- وجود المفاهيم والرؤى الكلية من جهة والجزئية منها من جهة أخرى، مما يجعل التفكير في العلوم الشرعية على مستويين في الغالب.

المطلب الخامس: من فلسفة الدين إلى فلسفة علوم الدين:

تتناول فلسفة الدين كل ما يرتبط بالدين من خلال رؤية من خارج الدين، تحاول أن تسلط النظر في مديات فهم الدين، من ناحية أصل ونشوء الدين، إلى قيمة عناصر التدين، والهدف من الدين ،مما يشير إلى ارتباط خفي مع موضوعات علم الكلام الجديد، وبالتالي فإن فلسفة الدين أرحب وأوسع من أي علم ديني، ويكون البحث في فلسفة الدين ضمن مختلف فروع الفلسفة سواء الوجود أو المعرفة او الجمال والقيم من ناحية معرفية شاملة لما هو علمي أو إيماني ،من دون الاقتصار على فلسفة العلم الديني، إذ تختلف زوايا النظر والتفكير في فلسفة الدين عنها في فلسفة علوم الدين، فالأخيرة تعنى بالجانب البنائي الداخلي للعلوم الدينية بنحو من إعادة تنظيم وإنتاج للمعرفة العلمية الدينية.

فيما يبدو أن الاشتغال الجاد بفلسفة العلوم الدينية ما يزال محدوَّدًا، إذ انصبّ التركيز غالبًا على فلسفة الفقه أو فلسفة أصول الفقه، دون معالجة شاملة لبنية فلسفة العلوم الدينية بوصفها مشروعاً معرفياً كلياً. غير أن التأسيس لفلسفة عامة لهذه العلوم سيؤدي إلى وظيفتين متكاملتين:

أوَّلًا، أنه ينتج تصوراً منهجياً واضحاً عن علم مناهج العلوم الدينية، وذلك عبر تحليل بنية هذه العلوم، وتفكيك عناصرها المفهومية والمنهجية، من حيث تشكّل المصطلح، وآليات النقد، وحدود المتغيرات التي تنشأ داخلها.

ثانيًا، يحقق الغاية الجوهرية لفلسفة العلم ذاتها، والمتمثلة في تقويم النتاج المعرفي، والكشف عن المفاهيم المضمَنة فيه، ومراجعة البنية العلمية القائمة بما يسمح بإعادة إنتاجها على أسس أكثر وعيًا، من خلال ما تتيحه فلسفة العلم من أدوات تحليلية تضيء الجوانب البشرية في إنتاج المعرفة الدينية.

ومن أبرز الفوائد التي تؤسس لها فلسفة العلوم الدينية هي القدرة على إدراك النموذج المعرفي الكامن (البرادايم)، وهو أمر لا يتيسر عبر الممارسة العلمية ذاتها، بل يحتاج إلى التفكر الفلسفيمن خارج الحقل, فغالبًا ما ينزلق الفهم البشري للنصوص الدينية إلى نوع من

التقديس غير الواعي، حين تُسحب قداسة الوحي إلى التأويلات البشرية، ويغدو التفكيك بين المقدس والتاريخي مشروطًا بإدراك هذا النموذج الذي يتحكم ببنية الفهم دون أن يُلاحظ غالباً.

وفي هذا السياق، يشّكّل علم أصول الفقه الحقل الأكثر تأهيلاً لقراءة المنظومات المنهجية في العلوم الدينية، إذ يتضمن إمكانات نظرية عالية في تنظيم قواعد فهم النص، وتحديد أولويات الاستدلال من خلال تراتبية «القطع والظن». ويمكن، من هذا المنطلق، النظر إلى أصول الفقه بوصفه «علم مناهج العلوم الدينية»، نظرًا لوظيفته التنظيمية المصطلحية وقابليته للامتداد نحو القضايا العقائدية أيضًا.

ومن هنا، يكون البدء من علم الأصول خطوة مناسبة لتأسيس أرضية فلسفية للعلوم الدينية ، نظراً لأنه يتعامل مع ثلاثية مركزية هي: النص، والواقع، والإنسان. وبناءً على ذلك، تعمل فلسفة العلوم الدينية على تقويم البنية المعرفية والممارسة العلمية داخل هذا الحقل، عبر إثارة الأسئلة المنهجية، واقتراح الأجوبة، ومراجعة الرؤية المعرفية السائدة.

ولا مبالغة في القول إن أهم إنجازات تراثنا تأتّت في مجال المنهج والإنجازات المنهجية وبخلاف مناهج المتكلمين الجدلية، ومناهج الفلسفة الإسلامية الأفلاطونية المحدثة من ناحية ،والبرهانية من الناحية الأخرى، ومناهج المتصوفة الذوقية العرفانية، ومن قبل ومن بعد مناهج العلوم الرياضية والتجريبية عند العرب، التي كانت المقدمة الشرطية المفضية منطقيا وتاريخيّا وجغرافيا إلى مرحلة العلم الحديث في أوروبا، بخلاف كل هذا الرصيد المنهجي يتقدم علم أصول الفقه بموقعه الفريد في منظومة علومنا النقلية العقلية، لنجده في جوهره لا يعدو أن يكون علما لمناهج البحث.

المبحث الثاني: مقاربة تأسيسية لفلسفة العلوم الشرعية

ثمة مداخل لدى علماء الشريعة تعين على بلورة الرؤية في التأسيس لفلسفة العلوم الشرعية ،ابرزها ما أفرزه البحث الأصولي من تنويع القضايا، والبحث في هويتها المعرفية، ويمكن تناول ذلك عبر المطالب الآتية:

المطلب الأول: المقاربة الأصولية لفلسفة العلم والمنهج:

في اطار علم الاصول تم بحث موضوع العلم ومسائله، ضمن محاولة تحديد ما يدخل ضمنه وما يخرج، وهو ما يمكن ان نطلق عليه معيار ما هو من علم الأصول وماهو ليس منه، وفائدة ذلك في التمييز بين قضايا علم الأصول وقضايا علم الفقه، والفرز بين العلمين يفيد في هوية ما يبحث في كليهما، وله مقتضياته من حيث تحديد المتخصص في كل من العلمين، بل الأهم من ذلك هو تمايز العلوم كما صرحوا مرارا وتكرارا.

إن هذه المسألة بكل تفاصيلها تسهم في خلق وعي منهجي ونضح معرفي ابستمولوجي، لكن ليس من الضرورة إعمامه على جل العلوم الشرعية، ذلك أن العلوم الشرعية في فلسفتها يمكن أن تنتظم تحت بناء منهجي أعم، نحاول بيانه من خلال تحديد الهيكل المعرفي الذي يتسق مع الاطار الكلي للعلوم الشرعية بما تتضمنه من خصوصيات تمت الإشارة اليها سلفا.

أولا: البحث في معيار تمايز العلوم:

أن القدماء من الأصوليين قد تسالموا على أمرين:

الأول: أن تمايز العلوم بتمايز الموضوعات.

الثاني: أن موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية، ولما كان علم الأصول أيضا علما برأسه، تصدى القوم لبيان موضوعه، فقال بعضهم: إن موضوعه الأدلة الأربعة،[١٦]

وقد خالف السيد محمد كاظم الخراساني القدماء وذكر ما حاصله: إن تمايز العلوم بتمايز الاغراض الباعثة على جمع المتشتتات وتسميتها علما واحدا، لا الموضوعات، وإلا لكان كل باب، بل كل مسألة علما برأسه[١٢].

ومحل الاختلاف هو كون تمايز العلوم بموضوعاتها أم بأغراضها ووظائفها، وجرت مناقشات أصولية كثيرة حول تلك المسائل، لكن الجمع بينها يحتاج إلى نظر كلي للغرض من علم الاصول، وتحديد الغرض الكلي أيضا يحتاج إلى صياغة محددة، ولنا ان نبين توسط علمالاصول بين النص التشريعي والفهم الفقهي، أو هو الوسط الناقل والحامل لقواعد ومعاييرالفهم، بالنحو الكلي الذي يشمل ضوابط

الحجية من حيث الصدور ومن حيث الدلالة، على انعلمي الحديث والرجال من العلوم التي تصلح ان تكون مقدمات لعلم الأصول .

وإذا كانت الغاية من ذلك النقاش هو تمايز العلوم فما المشكل في تمايزها من خلال أغراضها ووظائفها، أما محاولة تحديد موضوعاتها المختلفة والمتشتتة فلا طائل وراءه سوى الجهد والاختلاف.

ثانيا: المبادئ التصورية والتصديقية للعلم عند الأصوليين:

ان لكل علم مبادئ تصورية، ومبادي تصديقية، والمراد من المبادئ التصورية هو ما يتوقف عليه تصور الموضوع واجزائه وجزئياته وتصور المحمول كذلك. والمراد من المبادئ التصديقية هو مما يتوقف عليه التصديق والاذعان بنسبة المحمول إلى الموضوع[١٢].

في مبادئ العلم تدرس القضايا التي يتوقف البحث في ذلك العلم عليها، فمبادئ العلم هي التصورات والتصديقات التي إذا لم يسلم بها لا يمكن التصديق بمباحث العلم، ويذكر بأن مبادئ العلم هي التي يتوقف تصديق العلم أو تصديق مسائل العلم عليها، بالطبع شيئاً فشيئاً تحولت مبادئ العلوم إلى المبادئ التصديقية، وفرضوا قسم المبادئ التصورية " مصطلحات للعلم".[١٧]

قال الآملي في تعليقته على شرح المنظومة : (وقد عُرِّف المبادئ في المنطق بما يبتني عليه المسائل، وقُسِّم إلى المبادئ التصوُّرية وهي المفيدة لتصوُّرات أطرافها، مثل حدود الموضوعات وحدود أجزائها وأعراضها، والتصديقية وهي المفيدة للتصديقات المأخوذة في دلائلها كمقدّماتٍ بيّنة بنفسها أو مأخوذة على وجه الإذعان ، مبيّنة في علم أعلى).

ويلاحظ السيد الحيدري على ما أوضحه الآملي بقوله: (لكنّ هذا التعريف الذي ذكره الآملي للمبادئ أغفل نقطة مهمة جدّاً، وهي أنّ المبادئ - أعمّ من كونها تصّوّرية أو تصديقية - لا تختصّ بما يبتني عليه مسائل العلم من معرفة حدود موضوعاتها والتصديق بوجودها، وإنّما لدينا مبادئ لنفس موضوع العلم ومبادئ أخرى لموضوعات مسائله، فالفلسفة - مثلاً -

[18]-ظ: فوائد الأصول - الشيخ محمد علي الكاظمي الخراساني - ج ١-٢ - الصفحة ٢٢

[19]-ظ: فلسفة علم الأصول.. الفرق بين علم الأصول وفلسفة علم الأصول)٢(٨ الأستاذ إلهي الخراساني، موقع الاجتهاد

[20]-الآملي، جوادي، درر الفوائد في شرح المنظومة للسبزواري: ٢٨ ١٢٦ مركز نشر كتاب

موضوعها «الموجود بما هو موجود» والمبادئ يبحث فيها عن تصّوّر ماهيّته ومفهومهوالتصديق بوجوده وثبوته في الخارج، كذلك الحال في موضوعات مسائل العلم ، فإنّك تقول :

«الموجود إمّا واجب وإمّا ممكن، والممكن إمّا جوهر وإمّا عرض» ، و«الإمكان» في هذه الجملة الأخيرة أحد موضوعات المسائل الفلسفية، فالبحث عن المراد من مفهومه وإثبات المقصود من حقيقته من المبادئ التصوّرية، كما أنّ التماس الدليل على إثبات وجوده في الخارج من المبادئ التصديقية، إذن المبادئ على نحوين:

أوّلها : مبادئ موضوع نفس العلم ، الذي هو الموجود بما هو موجود في الفلسفة.

وثانيها : مبادئ الموضوعات المختصّة بكلّ مسألة من مسائل العلم ، نظير الوجوب والإمكان والعّلة والمعلول والجوهر والعرض ، وغيرها من الموضوعات المرتبطة بالمسائل الفلسفية.[21]

ويذكر السيد محمد علي الكاظمي في الفوائد عن المبادئ: (ثم إن البحث عن المبادئ بأقسامها، وليس من مباحث العلم، بل كان حقها ان تذكر في علم اخر، مما كانت المبادئ من عوارض موضوعه، الا انه جرت سيرة أرباب العلوم على ذكر مبادئ كل علم في نفس ذلك العلم، لعدم تدوينها في علم آخر) , اذ يشير الى ان بحث هذه القضايا يكون من خارج العلم لا من داخله. ان علوم الحديث مثلا, تتضمن مفاهيم مثل مصطلح الحديث، وقواعد مثل ضوابط، ومعايير الصحة والضعف، ونظريات مثل نظرية جبر الاسانيد.

فلسفة علم الحديث لا يمكن أن تخلو من تاريخه، ذلك أن طبيعة علم الحديث من سنخ طبيعة علم التاريخ، مما يفضي الى الأثر

الجوهري للتاريخ في علوم الحديث، على سبيل المثال ما يبحث عن تنامي الحديث وزيادة عدده بعد عصر الرسول (ص)، وتعليل هذه الظاهرة لا يمكن أن يكون من داخل علوم الحديث، بل من خارجه، وربما يلحق به إذا ما تطور وتراكم، ان ما يعد من فلسفة العلم قد يدخل في العلم عبر التراكم والتناول، حتى يصبح من اهتمامات العلم، ويمكن أن يتسع العلم عبر الزمن بفضل فلسفة العلم.

وتندرج تحت المفاهيم كل ما يتعلق بالمبادئ التصورية التي تتكون من قسمين:

المبادئ التصورية الخارجية, فمثلاً تعتبر المعارف العقلية الصرفة التي يُستنتج بعضها من البعض الآخر - ضمن مرجعية العقل المجرد ذاته - من البعديات، وفي الوقت ذاته يمكن أن تكون من القبليات عندما تُتخذ كمرجع بالنسبة للحقول المعرفية الأخرى، كالدينية والواقعية والحدسية أو الكشفية. ومن ذلك إنه في الفلسفة التقليدية تتصف قواعد الإمكان الأشرف والصدور وتشاكل المراتب وغيرها بأنها من البعديات بالنسبة إلى الحقل الفلسفي المجرد ذاته.

ثالثا: البحث في موضوع العلم:

جرى بحث موضوع علم الأصول ومحاولة تحديد الفارق مع موضوع علم الفقه وقيل أن الفقه محوره التكليف والاصول محوره الدليل على التكليف ، وقد ذكر المحقق الأصفهاني الأشارة إلى نكتتين النكتة الأولى بين أن علم الأصول لا يوجد له موضوع واحد وهذا خير شاهد ودليل على أن علم الأصول ليس علماً بالمعنى الفني والمصطلح للعلم، لأنه من أهم شواخص العلم بالمعنى الفني أن يكون له موضوع واحد، وباقي الأمور تترتب على ذلك فإذا كان الموضوع واحداً فالمنهج يكون واحد، ويكون التمايز بالموضوعات وغير ذلك من الآثار فإذا انتفى أن يكون للعلم موضوع واحد فبطبيعة الحال هل يوجد هناك منهج واحد أو لا يوجد، هل أن التمايز يكون بالموضوعات أو لا يكون؟ لا يكون، هل أن البحث عن العوارض الذاتية، لا، وهكذا. هذه هي النكتة الأولى. النكتة الثانية المهمة التي أشار إليها، طبعاً هذه النكتة وهي

أنه لا يوجد موضوع واحد لعلم الاصول هنا يأتي هذا التساؤل إذن بماذا تتمايز مجموعة هذه المسائل عن مجموعات أخرى من المسائل؟ الجواب: بالغرض المترتب عليها.

فيؤكد السيد الحيدري ان تمايز علم الأصول عن غيره يكون بالأغراض، وهذا ما أشار إليه المحقق الطوسي إذ أشار إلى هذه القاعدة أنه تارة يكون التمايز بين العلوم بحسب الموضوعات وأخرى إذا وجد علم وتوجد فيه موضوعات متعددة فإن التمايز يكون بحسب الأغراض المترتبة على تلك المسائل، قال: (والأشياء الكثيرة قد تكون موضوعات لعلم واحد) , فهي أشياء كثيرة ولكنها تكون موضوعات لعلم واحد، أو في مجال خاص كما الذي نحن بصدده من التأسيس له في فلسفة العلوم الشرعية.

المبادئ التصورية الداخلية، هي المبادئ التي تشكل بنية التفكير ذاته، أي المبادئ التي ينبثقعنها التصور العقلي الأولي للمعرفة قبل أي تفاعل مع الموضوعات الخارجية، وهي تُعَدّ بمثابة شروط قبلية لحدوث الإدراك، وتنتمي إلى مستوى أعمق في البناء المعرفي.

ما طُرح في هذا النص يتناول الاختلاف حول موضوع علم أصول الفقه وحدوده المنهجية والمعرفية، ويستعرض نقطتين أساسيتين نكتتين أشار إليهما المحقق الأصفهاني، وعلق عليهما السيد كمال الحيدري في إطار تأسيس فلسفة العلوم الشرعية يلاحظ فيه:

أن الفقه: محوره الأساسي هو التكليف الشرعي، أي ماذا يجب أو يجوز أو يحرم على المكلف.

أصول الفقه: محوره هو الدليل على التكليف، أي القواعد التي نستخدمها لاستنباط الحكم الشرعي.

مثال: في الفقه تبحث: هل صلاة الجمعة واجبة؟

في الأصول تبحث: هل الخبر الواحد حجة؟ هل الأمر يدل على الوجوب؟

النكتة الأولى: مشكلة «الموضوع الواحد» في علم الأصول

ما المشكلة؟ العلوم) بالمعنى الفني الدقيق(يجب أن يكون لها موضوع واحد تترتب عليه كل مسائل العلم. مثلًا: الطب موضوعه: جسم الإنسان.

النحو موضوعه: الكلمة العربية من

حيث الإعراب.
لكن علم الأصول لا يملك موضوعًا واحدًا:
يبحث في اللفظ) مثل: الأمر والنهي.
ويبحث في العقل)مثل: الملازمة بين الحكم العقلي والشرعي.
ويبحث في السيرة العقلائية.
ويبحث في القياس والاستصحاب إلخ...
هذا التعدد في موضوعات البحث يُظهر أن علم الأصول لا يملك موضوعاً موحداً، مما يطرح سؤالًا: هل يمكن اعتباره علمًا بالمعنى المصطلح الدقيق؟
إذا لا يوجد موضوع موحد
وعليه لا يوجد منهج موحد.
ولا يمكن تمييزه عن غيره بالموضوع، بل ربما يجب البحث عن معيار آخر للتمييز.
١٢
النكتة الثانية: التمايز بالأغراض لا بالموضوع
هنا يأتي الجواب كما أشار إليه السيد الحيدري والمحقق الطوسي: إذا لم يكن هناك موضوع موحد، فربما يمكن تمييز العلم بالغرض الذي يجمع هذه المسائل المتعددة.
الغرض في علم الأصول: خدمة علم الفقه واستنباط الأحكام الشرعية.
وهكذا تصبح المسائل المتفرقة في الأصول موحدة ضمن غرض محدد، وهو: تكوين أدوات وقواعد لاستنباط الحكم الشرعي.
إن المبادئ التصورية الداخلية هي التي تُبنى عليها المعرفة ذاتها، وتعمل كأُسس عقلية أولية (كهوية الأشياء، مبدأ عدم التناقض، السببية.)...
وهذه الفكرة تُستخدم هنا لفهم فلسفة علم الأصول:
فعلم الأصول ليس مجرد تجميع مسائل، بل يستند إلى تصور نظري سابق عن المعرفة ،والاستدلال، والعقل، والدين... أي أنه مبني على مبادئ تصورية داخلية تتعلق بكيفية فهم النصوص، والعقل، والدلالة.

المطلب الثاني: عناصر فلسفة العلوم الإسلامية:

مما تجدر ملاحظته، أن البحث والاهتمام بفلسفة العلم عبر التاريخ يخلق تراكما معرفيا، من شأنه أن يدخل تلك المباحث في العلم بنحو تدريجي، وحسب قول هايدجر ان العلم لا يفكر في ذاته، وفلسفة

العلـم هـي مـن تتـولى ذلـك، لكـن الحـال يختلـف مـع مـرور الوقـت، اذ يهتـم في المتخصصـون ولـو بنحـو وتدريجـي بمـا يطرحـه فلسـفة العلـم مـن تسـاؤلات واجابـات، وشـيئا فشـيئا تدخـل تلـك المسـائل لتوسـع مـن نطاقـة العلـم، وفي العلـوم الاسـلامية أمثلـة كثـيرة عـلى ذلـك، فمداخـل الشريعـة تتضمـن تاريـخ التشريـع وتقسـيم المذاهـب وتصنيـف المعرفـة، وهـو مـا لم يبحثـه العلـماء في السـابق، واليـوم أصبحـت تلـك المباحـث جـزءاً مـن دراسـة علـوم الشريعـة، والدراسـات السـابقة في مجـال فلسـفة العلـم ركـزت كثـيرا عـلى المناهـج مثـل الاسـتنباط والاسـتقراء فضـلا عـن مناهـج البحـث

الفرعيـة التحليـل والمقارنـة .. ، وهنـا أود التركيـز مسـاحة تـكاد تكـون مهملـة أو متداخلـة مـع علمالمنهـج، وأزعـم أنهـا تؤثـر وتتأثـر بكثـير مـن مسـائل فلسـفة العلـم ،وذهـب فلاسـفة المذهـب الوضعـي الى تسـمية علـم العلـم وبحثـوا جوانـب ثـلاث[٢٢]:

الاول: تاريخ العلم

الثـاني: سيسـولوجيا العلـم والجماعـة العلميـة

الثالـث: سـيكولوجية العلـم، وعلـم النفـس المعـرفي .

١.تاريـخ العلـم: يبحـث في تطـور المعرفـة العلميـة عـبر العصـور، وديناميكيـات التغـير في النظريـات والمناهـج، وتأثـير العوامـل الثقافيـة والاجتماعيـة عـلى نمـو العلـم. يمكـن أن نجـد أمثلـة عـلى ذلـك في أعـمال كـون(Thomas Kuhn) حـول الثـورات العلميـة ونمـاذج التحـول في العلـم.

٢.سوسـيولوجيا العلـم والجماعـة العلميـة: يـدرس هـذا الجانـب التفاعل بـين العلـماء كمجتمـع، والبُنـى المؤسسـية التـي تؤثـر في إنتـاج المعرفـة العلميـة، مثـل الجامعـات والمجـلات العلميـة والمراكـز البحثيـة. كـما يناقـش كيـف تتأثـر الجماعـة العلميـة بالسياسـة والاقتصـاد والأيديولوجيـا، كـما ظهر في دراسـات (روبـرت ميرتون) حـول أخلاقيـات المجتمـع العلمـي.

٣.سـيكولوجية العلـم وعلـم النفـس المعـرفي: يتنـاول العمليـات الذهنيـة والإدراكيـة التي تـؤدي إلى الاكتشـافات العلميـة، مثـل الإبـداع، الحـدس، الاسـتدلال، واتخـاذ القـرار. يـدرس أيضًا كيـف يبنـي العلـماء قناعاتهـم وكيـف يتعاملـون مـع المعلومـات الجديـدة أو المتناقضـة، وهـو مـا تطـرق إليـه علـم النفـس المعـرفي الحديـث في دراسـات

حـول التحيـزات الإدراكيـة وأسـاليب التفكـير العلمـي .

إن هـذه العنـاصر الثـلاث تعـد مـن الامتـدادات المعرفيـة لفلسـفة العلـم في العـصر الحديـث, وهـي ضروريـة ولهـا أبعادهـا في فلسـفة العلـوم الشرعيـة, فتاريـخ العلـوم الشرعيـة لـه دوره الكبـير في بيـان الأطـر والأرضيـات المعرفيـة التـي بنيـت عليهـا المعرفـة داخـل العلـم, كذلـك دراسـة المجتمـع العلمـي واختـلاف البيئـات العلميـة, وتصنيـف المشـتغلين في العلـم عـلى مسـتويات, كـما الحـال في الفقهـاء والمجتهديـن, وطلبـة العلـم المتفاوتـين ايضـا..

وبالنظـر إلى ممارسـة التفلسـف حـول العلـم بأبعـاد الفلسـفة الثلاثـة يمكـن تقريـر:

١. فلسـفة الوجـود وأثرهـا في تحديـد هويـة العلـم وعلـة وجـوده, فضـلا عـن الحقـاق التـي يتـم إثباتهـا, إذ تركـز هـذه الجهـة عـلى الأسـئلة الوجوديـة التـي تتعلـق بماهيـة الواقـع العلمـي ومكانـة العلـم في تفسـيره.

٢. فلسـفة المعرفـة, وهـي التـي تصـدرت المشـهد, فأخـذت عـلى عاتقهـا البحـث في مصـادر ومناهـج المعرفـة العلميـة, و كيفيـة حصـول العلـم عـلى المعرفـة ومـا هـي الطـرق والمناهـج التـي يتبعهـا, مثـل التجربـة والملاحظـة، والحـدس، والتحليـل الريـاضي والمنطقـي في بنـاء المعرفـة, ومـا يتعلـق بالنقـد والتحقـق, واخبـار اليقـين والبرهـان.

٣. فلسـفة العلـم مـن حيـث القيـم وتأثيرهـا في الواقـع العلمـي, إذ يتنـاول هـذا الجانـب العلاقة بين العلـم والقيم الاجتماعيـة والأخلاقيـة والسياسـية، مما يؤثـر عـلى توجهـات البحـث العلمـي وإنتـاج المعرفـة, وضـمان تحقيـق تلـك القيـم في مـا تـؤول إليـه البحـوث والاسـتدلالات في العلـوم الشرعيـة.

الفـرع الاول: التحليـل المنهجـي للعلـوم الشرعيـة:

يمكـن ملاحظـة أن العلـوم الشرعيـة في بناءهـا المعـرفي تتكـون مـن:

أولا: الوقائـع والمعطيـات: وهـي الأرضيـات المعرفيـة التـي تتضمـن القبليـات، ومـا يمكـن ان يسـاوق المبـادئ التصوريـة والتصديقيـة للعلـوم، ومنهـا المفاهيـم القبليـة التـي توجـه مسـائل العلـم : إن لـدى المنهـج العلمـي قبلياتـه المنضبطـة فضـلاً عـن غـير المنضبطـة، والحـال ذاتـه ينطبـق عـلى مسـألة الفهم الديني، اذ يسـتحيل

ان يقام الفهم من غير قبليات منضبطة تحكمه، فللقبليات أنواع واصناف مختلفة يتقوم بها الفهم، مثلما يتقوم بها الادراك والعلم، كالذي عرضناه في دراسة مستقلة، ومن حيث الاساس تنقسم القبليات الى قبليات صورية وتصديقية، كما تنقسم الاخيرة الى قبليات منضبطة وغير منضبطة[٢٢]، ويشير يحيى محمد هنا إلى ما يقارب المبادئ التصورية والتصديقية لكن بشيء من التفصيل والاضافة، وملاحظة ما هو منضبط منها وماليس بمنضبط.

ان القبليات المنضبطة هي التي تمت صياغتها بنحو علمي منهجي, مثل القبليات الفلسفية او المنطقية كالدلالات واقسامها, أو العلاقات بين المفاهيم من حيث العموم والخصوص, والقبليات غير المنضبطة هي التي تنشأ في بيئة أو سياق قديكون مذهبيا أو مدرسيا, كما في قاعدة (الرشد في خلافهم), والتي لا تستند إلى اساس علمي منضبط, بقدر ما تعبر عن انتقاء عقائدي قد يصح البناء عليها أحيانا.

ثانيا: المفاهيم: وهي التصورات التي تنشأ في بدايات تأسيس العلم, وتمثل النواة الأساس في بنيته وتطوره, وهي على مستويات ثلاث: المستوى التفسيري: المفاهيم التي تتمثل بالمصطلحات وايضاحها, وبيان موضوعات أحكام الفقه, ومفردات القرآن الكريم, والحديث الشريف, ومصطلحات علوم القرآن ومصطلح الحديث, وكل ما يمكن أن يخضع للتفسير والايضاح والبيان.

المستوى الموجه: المفاهيم التي توجه التفكير العلمي, من حيث توفر مرحلة التفسير والتوجيه, مثل أسباب النزول وعلل الأحكام ومقاصدها والحكم منها, والسياق والقرائن الحالية واللفظية, واغلب الاستدلالات التي يجريها الفقيه والأصولي والمفسر, وأمثالها, مما لا يصل إلى مرحلة القاعدة, لكنه يؤثر بنحو فاعل في مسار التفكير العلمي.

المستوى التقويمي النقدي: مثل الترجيح, والمقارنة, والنقض, ونقد الأدلة, ومناقشتها, وكل ما يتضمن النقد والتعديل أو التصحيح.

ثالثا: القواعد والمعايير: وهي الضوابط التي تنشأ لتنظيم العلاقات بين المفاهيم نفسها من جهة, والمفاهيم وموضوعاتها في الواقع الخارجي من جهة أخرى, كما في القواعد الفقهية, والقواعد التفسيرية

والأصولية وقواعد علم الحديث والرجال.

رابعا: النظريات: وهي مساحة أوسع من المعاير تتضمن رؤى كلية متكاملة حول موضوع محدد.

على مستوى الفقه الاسلامي عرفت النظرية بالنظريات الفقهية الأساسية تلك الدساتير والمفاهيم الكبرى، التي يؤلف كلٌّ منها على حِدَة نظامًا حقوقيًّا موضوعيًّا منبثًّا في الفقه الإسلامي، كانبثاثِ الجملة العصبيَّة في نواحي الجسم الإنساني، وتَحكُّم عناصر ذلك النظام في كل ما يتصل بموضوعه من شُعَبِ الأحكام، وذلك كفكرة الملكيَّة وأسبابِها، وفكرة العقد وقواعده ونتائجه، وفكرة الأهلِيَّة وأنواعها، ومراحلها وعوارضها، وفكرة النِّيابة وأقْسامها، وفكرة البُطلان والفساد والتوقُّف، وفكرة التعليق والتقييد والإضافة في التصرف القولي، وفكرة الضمان وأسبابه وأنواعه، وفكرة العرف وسلطانه على تحديد الالتزامات، إلى غير ذلك من النظريات الكبرى، التي يقوم على أساسها صرحُ الفقه بكامله، ويصادف أثر سلطانها في حلول جميع المسائل و الحوادث الفقهية[1]، وعلى مستوى الأصول مثل نظرية الأصل العملي, ونظريات علوم الحديث والرجال, ونظريات التأويل اللسانية الحديثة التي تدخل في تفسير النصوص الدينية.

الفرع الثاني: الخارطة الذهنية لعناصر العلوم الشرعية

إن الفرز في الجدول أدناه، يعد تصورا أوليا، يحاول تشكيل خارطة ذهنية يؤسس من خلالها، بناء فلسفة العلم والمنهج، في العلوم الشرعية، والجدول في أدناه يتضمن مستويات ثلاث: المفاهيم والقواعد والنظريات، على أن مساحات التداخل فيما بينها وراد بالتأكيد، بحسب زوايا النظر والاعتبار، إذ يعد تصور وإدراك المفاهيم نسبيا في إطار العلاقات بين المفاهيم.

العنصر/العلم	الفقه	أصول الفقه	علم الكلام	علم التفسير	علم الحديث
المفاهيم	- الحكم الشرعي - الواجب / الحرام العلة الشرعية -	- الحجية - الدلالة الأمارة، الاصل -	- التوحيد - النبوة - العدل الإلهي	- المحكم والمتشابه - النسخ - التأويل	الحديث - الصحيح المتن - الإسناد -
القواعد	- لا ضرر ولا ضرار - قاعدة: اليقين لا يُزول بالشك	الأمر يدل على - الوجوب قاعدة حجية خبر - الواحد	- امتناع التسلسل - قاعدة اللطف نفي الجبر -	- تفسير القرآن بالقرآن - حمل العام على الخاص	الجرح - والتعديل اتصال السند -
النظريات	- نظرية الحق - الاحتياط بالدماء - نظرية المصلحة -	نظرية الاصل العملي، الاجزاء، حجية الظن المعتبر	- الحسن والقبح العقليان نظرية - الإمامة	الوحدة الموضوعية -التدبر الموضوعي - للقرآن	الوثوق، الوثاقة، النقد المتني والسندي

وعلى سبيل المثال وتقريب الصورة يمكن عد بعض المفاهيم في أصول الفقه:

ومن ضمنها المفاتيح التي تُستخدم لتحليل النصوص، مثل (الظهور)، (القطيع)، (الظن) (البراءة)، (الحجية)

والقواعد التي تُستخدم لتحديد كيفية التعامل مع النصوص الشرعية:

مثال: (الأمر يدل على الوجوب)، (النهي يدل على الفساد)، (الاستصحاب حجة).

والنظريات، التي تعد منظومات تفسيرية تبني منهجًا لاستنباط الأحكام، مثل:

نظرية الدليل (الحجية، التوثيق، المقدمات).

نظريــة الظــن (منهــج التعامــل مــع المظنونــات).
نظريــة الاصــل العمــلي (منهــج تحديــد الموقــف في حــال الشــك).

الفــرع الثالــث: التعريــف بالبرادايــم) Paradigm(وتطبيقــه في العلــوم الشرعيــة:

يُعــدّ مصطلــح (البرادايــم) مــن المفاهيــم المركزيــة في فلســفة العلــم الحديثــة، وقــد رسّــخه الفيلســوف الأمريــكي (توماس كــون), في كتابــه الشــهير (بنيــة الثــورات العلميــة)، وقــد عــرّف كــون البرادايــم بأنــه: (مجموعــة مــن المعتقــدات والقيــم والتقنيــات التــي يتقاســمها أعضــاء مجتمــع علمــي معــين، وتعمــل كأنمــوذج إرشــادي لفهم الظواهــر، وحــل المشــكلات، وبنــاء النظريــة العلميــة)[٢٧]، في هــذا التصــور، يُفهــم البرادايــم عــلى أنــه لا يقتــصر عــلى النظريــات العلميــة فحســب، بــل يشــمل أيضــا مــا يُعــرف بــ (البنيــة المعرفيــة) التــي يتأســس عليهــا فهــم الباحثــين للواقــع.

تطبيــق مفهــوم البرادايــم عــلى العلــوم الشرعيــة:

عنــد محاولــة توظيــف مفهــوم البرادايــم في العلــوم الشرعيــة، يُمكننــا إعــادة صياغتــه عــلى النحــو الآتي: (البرادايــم في العلــوم الشرعيــة هــو الإطــار المرجعــي الــكّلّي الــذي يوجّــه عمليــة الفهــم، والتفســير، والاجتهــاد، وبنــاء المواقــف الشرعيــة، ويحــدد أفــق التعامــل مــع النصــوص الدينيــة (القرآن،السـنة), ومـع مصـادر التشريـع الأخرى(العقــل، الإجــماع، المقاصــد..), وقــد أشــار بعــض الباحثــين الإســلاميين إلى أهميــة هــذا المفهــوم في نقــد البنيــة التقليديــة للعلــوم الشرعيــة، ومنهــم:

طــه عبــد الرحمــن في مشروعــه حــول «تجديــد المنهــج»، حيــث يؤكــد عــلى ضرورة تغيــير النمــوذج المعــرفي لا مجــرد الأدوات[٢].

محمــد عابــد الجابــري في حديثــه عــن العقــل الفقهــي وضرورة تجــاوز برادايــم «البيــان» باتجــاه (البرهــان) و(العرفــان)[٣], وعبــد المجيــد الــشرفي في تناولــه لتاريخيــة النــص وفهمــه في ضــوء تحــولات البرادايــم الفقهــي[٤], وربمــا يســتدعي كل منهــم إلى دراســة مســتقلة.

يــرى المفكــرون المعــاصرون أن تاريــخ العلــم لا يمكــن فهمــه بوصفــه تقدمًــا خطيًــا متراكبًــا فقــط، بــل هــو أشــبه بسلســلة مــن الثــورات المعرفيــة التــي تنقلــب فيهــا المفاهيــم والمناهــج

والبُنى التفسيرية رأسًا على عقب. ويُعدّ توماس كون من أبرز من بلوروا هذا التصور، عبر مفهومه «النموذج الإرشادي» (Paradigm)، الذي يُشكل بمثابة عقل جمعي يتحكم في ما يعتبره المجتمع العلمي حقيقة، وما لا يعتبره كذلك[٥].

وفقًا لهذا النموذج، يمر العلم بمراحل:

مرحلة ما قبل البرادايم: فوضى وتعدد نظريات.

العلم المألوف: استقرار نموذج تفسير ي .

الأزمة: بروز شروخ في النموذج.

الثورة العلمية: انبثاق نموذج جديد.

ويمكن تطبيق ذلك على العلوم الشرعية, ومثال من أصول الفقه عبر مراحل قياسا على النموذج السابق في أعلاه يمكن وصفها على:

١- مرحلة ما قبل البرادايم, توافر النصوص في عصر النبي (ص), والتداول غير المنظم في علوم مصنفة.

٢- المرحلة التقليدية (البرادايم النصي): حيث كانت مدرسة أصول الفقه الكلاسيكية - خاصة عند الشافعي والجويني والغزالي - تشتغل تحت نموذج تفسيري لغوي - نصي - اجتهادي فردي, والمفاهيم مثل: الأمر، النهي، العام، الخاص، تعارض الأدلة, والمنهج: استنباط الحكم من النص عبر قواعد ثابتة.

٣- مرحلة الأزمة:

بدأت مع دخول المتغيرات الاجتماعية والسياسية الكبرى، مثل: تناهي النصوص وتجدد الوقائع, وما لا نص فيه, والحداثة، الدولة، العولمة, فظهرت إشكاليات في قدرة الأصول الكلاسيكية على الإجابة عن قضايا الواقع.

٤- الثورة البرادايمية, (مواقف الاستجابة) وقد برزت مشاريع تجديدية مثل: نظرية الأصل العملي عند الإمامية (جهد الشيخ الأنصاري) نظرية المقاصد عند الشاطبي ثم الطاهر بن عاشور, النموذج الوظيفي عند طه عبد الرحمن, النسق المعرفي المقارن عند الشهيد محمد باقر الصدر في «الأسس المنطقية للاستقراء».

تأتي أهمية الحديث عن فكرة البرادايم، من خلال كونه يخلق وعيا شاملا وعاما حول المسار والعلم وطبيعة تشكل قضاياهم.

خاتمة ونتائج:

١-تتداخل فلسفة العلم مع علم المناهج في علاقة جدلية تكاملية، حيث يسهم كل منهما في بناء وتوجيه المعرفة العلمية، فبينما يحدد علم المناهج طرق البحث، تتولى فلسفة العلم تقييم تلك الطرق ومخرجاتها. وتبرز هذه العلاقة أيضًا في العلوم الشرعية التي تمتاز بخصوصيات منهجية ومعرفية تتطلب نماذج تفسيرية متمايزة عن العلوم التجريبية.

٢-تبحث فلسفة العلم في طبيعة العلم وتاريخه وقيمته ومنهجه، وتطرح تساؤلات حول معيارية المعرفة العلمية، وقد تطورت لتشمل الفلسفات الثلاث: الوجود والمعرفة والقيم. وفي سياق العلوم الشرعية، تتجلى الحاجة لفلسفة خاصة بها تعالج خصوصياتها المعرفية ومنهجها ونطاقها الغيبي، وتحدد علاقتها بالبرادايمات والمناهج والغايات التفسيرية في ضوء معيار علمي متسق.

٣-فلسفة العلوم الدينية تسعى لاستقلال مفهومي عن فلسفة الدين، من خلال تركيزها على البعد المعرفي)الابستمولوجي(وتغطية مختلف التخصصات الدينية، وتتمثل أهدافها الأولية في تحليل مصادر المعرفة ومناهجها، وضبط العلاقة بين الغيب والعقل، وتحديد البرادايمات التفسيرية وضوابط تقييم المعرفة الدينية. وتكمن أهميتها في تمييز المعارف العلمية الحقيقية داخل الحقل الشرعي من غيرها، عبر تحليل النسق والمنهج.

٤-تواجه العلوم الدينية تحديًا منهجيًا بسبب احتوائها على معطيات غيبية مقدسة يصعب إخضاعها للبحث العقلي النقدي كغيرها من المعارف الإنسانية، مما يستلزم التمييز بين ما هو وحي مقدس وما هو فهم بشري قابل للنقد. وتتميّز العلوم الدينية بخصائص خاصة أبرزها ثنائية الغيب والعقل، ثبات النص وتنوع التفسير، بطء التحول المعرفي، ارتباط النظرية بالتطبيق ،وتداخلها مع علوم آلية خادمة.

٥-تناول علم الأصول معيار تمايزه عن الفقه، ودار الجدل حول ما إذا كان التمايز يتم بالموضوع أم بالغرض، حيث رجّح بعض الأصوليين كالكاظمي أن الغرض هو المعيار الأصح لتحديد هوية العلم. وتبرز

أهمية هذا النقاش في تنظيم العلوم الشرعية ضمن بناء منهجي شامل ،يُبيّن وظيفة علم الأصول كواسطة منهجية بين النص التشريعي والفهم الفقهي.

٦-تناول البحث المبادئ التصورية والتصديقية في علم الأصول، مؤكدًا أن هذا العلم لا يمتلك موضوعًا واحدًا، مما يخرجه عن التعريف الفني للعلم. ويقترح المحقق الأصفهاني والسيد الحيدري أن تمايز علم الأصول عن غيره يتم عبر الغرض لا الموضوع، باعتباره علمًا خادماً للفقه، يبني قواعد استنباط الحكم الشرعي. كما يبرز دور المبادئ التصورية الداخلية كبنية أولية تحكم التفكير الأصولي وُتُعد شرطًا لفهم النص والدليل.

٢- يعرض البحث تطور فلسفة العلم بوصفها محفزًا للتوسع العلمي، ويوضح أن الفلسفة ترفد العلوم الإسلامية بأبعاد ثلاثة: الوجود، والمعرفة، والقيم. كما يفصل العناصر البنيوية في العلوم الشرعية، بدءًا من القبليات والمفاهيم، مرورًا بالقواعد والمعايير، وانتهاءً بالنظريات الكبرى التي تشكل البنية الكلية للعلم وتحدد منهجه ووظيفته.

٢- يبين البحث أن العلوم الشرعية تتأسس معرفيًا على أربعة عناصر :**الوقائع المعرفية (القبليات)**، **والمفاهيم** بأنواعها التفسيرية والموجهة والنقدية، **والقواعد والمعايير** التي تنظم العلاقة بين المفاهيم والواقع، و**النظريات** التي تقدم تصورات شاملة. ويُفرق بين القبليات المنضبطة (كالفلسفية والمنطقية) وغير المنضبطة (كالمذهبية)، مشيرًا إلى أهمية التمييز المنهجي بينها. كما يوضح أن الفقه الإسلامي يتكئ على نظريات كبرى تشكل بنيته وتحدد اتجاهات استنباطه.

Conclusion and Results:

1. The philosophy of science and methodological science intersect in a dialectical، complementary relationship، whereby each contributes to the construction and direction of scientific knowledge. While methodological science determines research methods، the philosophy of science evaluates those methods and their outcomes. This relationship is also evident in the Islamic sciences، which are characterized by methodological and epistemological specificities that require interpretive models distinct

their inclusion of sacred unseen data that، like other human knowledge، are difficult to subject to critical rational investigation. This necessitates distinguishing between what is sacred revelation and what is human understanding، subject to criticism. Religious sciences are distinguished by specific characteristics، most notably the duality of the unseen and reason، the stability of the text and the diversity of interpretation، the slowness of cognitive transformation، the connection between theory and application، and their overlap with subservient mechanical sciences. 5. The science of Usul al-Fiqh addressed the criteria for its distinction from jurisprudence. Controversy arose over whether the distinction is based on subject matter or purpose. Some Usul al-Fiqh scholars، such as al-Kadhimi، favored purpose as the more accurate criterion for determining the identity of a science. The importance of this debate lies in organizing the Shari›a sciences within a comprehensive methodological framework، demonstrating the function of Usul al-Fiqh as a methodological intermediary between the legislative text and jurisprudential understanding.
6. The research addressed the conceptual and assent principles in Usul al-Fiqh، emphasizing that this from those of the empirical sciences.
2. The philosophy of science explores the nature of science، its history، its value، and its methodology، and raises questions about the normativity of scientific knowledge. It has evolved to encompass the three philosophies of existence، knowledge، and values. In the context of the Islamic sciences، the need for a distinct philosophy emerges that addresses their epistemological specificities، methodology، and metaphysical scope، and defines their relationship to paradigms، methods، and interpretive goals in light of a consistent scientific standard. 3- The philosophy of religious sciences seeks conceptual independence from the philosophy of religion، through its focus on the cognitive (epistemological) dimension and its coverage of various religious disciplines. Its primary objectives are to analyze the sources and methods of knowledge، define the relationship between the unseen and reason، and define interpretive paradigms and criteria for evaluating religious knowledge. Its importance lies in distinguishing true scientific knowledge within the religious field from other knowledge through analyzing the system and methodology.
4- Religious sciences face a methodological challenge due to

concepts and reality; and theories that provide comprehensive perceptions. It distinguishes between disciplined preconceptions (such as philosophical and logical) and undisciplined preconceptions (such as sectarian)، highlighting the importance of
31
methodologically distinguishing between them. It also explains that Islamic jurisprudence relies on major theories that shape its structure and determine the directions of its deduction.

science does not have a single subject matter، which excludes it from the technical definition of a science. AlMuhaqqiq al-Isfahani and Sayyid al-Haydari suggest that Usul al-Fiqh distinguishes itself from other sciences based on purpose، not subject matter، as it is a science serving jurisprudence and establishing the rules for deriving Shari›a rulings. It also highlights the role of internal conceptual principles as a primary structure governing Usul al-Fiqh thinking and a prerequisite for understanding the text and evidence.

2. The research presents the development of the philosophy of science as a catalyst for scientific expansion، and demonstrates that philosophy supports Islamic sciences with three dimensions: existence، knowledge، and values. It also details the structural elements of Islamic sciences، starting with preconceptions and concepts، moving on to rules and standards، and ending with the major theories that form the overall structure of the science and determine its methodology and function.

-٢ The research demonstrates that Islamic sciences are epistemologically based on four elements: cognitive facts (preconceptions); concepts of interpretive، guiding، and critical types; rules and standards that regulate the relationship between

الهوامش:

١ [1] – المدخل الفقهي العام ، دار القلم بيروت ، ط١ : ١٩٩٨ ، ٩٤٧/١ .

٢ - : طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، ١٩٩٤

٣ - ظ: الجابري، بنية العقل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦

٤ - الشرفي، عبد المجيد. الإسلام والحداثة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٠.

٥ - ظ: مؤسسة هنداوي. فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول – الحصاد – الآفاق المستقبلية.

الفصل: «فلسفة العلم والوعي بتاريخ العلم».

المصادر والمراجع:

١. أركون، محمد .نقد العقل الإسلامي .دار الساقي ،١٩٩٨م.

٢. الآملي، جوادي .درر الفوائد في شرح المنظومة للسبزواري .مركز نشر كتاب.

٣. الجابري، محمد عابد .بنية العقل العربي .مركز دراسات الوحدة العربية ،١٩٨٦.

٤. الرازي، فخر الدين .المطالب العالية من العلم الإلهي .تحقيق أحمد حجازي السقا، دار الكتب العلمية ، ١٩٨٧م.

٥. الصدر، محمد باقر .دروس في علم الأصول .مؤسسة الإمام الخوئي، بدون تاريخ.

٦. الشرفي، عبد المجيد .لبنات في الثقافة العربية الإسلامية .دار الطليعة ،١٩٩٦م.

٧. الشرفي، عبد المجيد .الإسلام والحداثة .دار الطليعة ،١٩٩٠م.

٨. الطوسي، نصير الدين .شرح الإشارات والتنبيهات.

٩. الطويل، توفيق .أسس الفلسفة .دار النهضة العربية، القاهرة، ط٥، ١٩٧٥م.

١٠. عبد الرحمن، طه .العمل الديني وتجديد العقل .المركز الثقافي العربي ،٢٠٠٠م.

١١. عبد الرحمن، طه .تجديد المنهج في تقويم التراث .المركز الثقافي العربي ،١٩٩٤م.

١٢. كوهن، توماس س .بنية الثورات العلمية .مطبعة جامعة شيكاغو ،١٩٦٢.

١٣. كمال الحيدري .الفلسفة .دار فراقد، مدرسة الفقاهة.

١٤. كمال الحيدري .المحاضرة ٣٥ .الموقع الرسمي.

١٥. الكاظمي الخراساني، محمد علي .فوائد الأصول.

١٦. كيمني، جون .الفيلسوف والعلم .ترجمة أمين الشريف، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر، بيروت ، ١٩٦٩م.

١٧. المنتظري، الشيخ .نهاية الأصول.

١٨. مؤسسة هنداوي .فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول – الحصاد – الآفاق المستقبلية.

١٩. محمد، يحيى .ما هو قبلي وما هو بعدي .موقع فلسفة العلم.

٢٠. محمد، يحيى .قبليات المعرفة: منضبطة وغير منضبطة .علم الطريقة.

٢١.الشـيرازي، مرتـضى .المبـادئ التصوريـة والتصديقيـة لعلـم أصـول الفقـه.
٢٢. . Against Method.فييرابند، بول
٢٣. الفهـري، إلهـي الخراسـاني .فلسـفة علـم الأصـول.. الفـرق بـين علـم الأصـول وفلسـفة علـم الأصـول .موقـع الاجتهـاد.
٢٤. المدخـل الفقهـي العـام. دار القلـم، بـيروت، ط١، ١٩٩٨.
٢٥. ميرتـون، روبرت. دراسـات في سوسـيولوجيا العلـم)ضمـن السـياق العـام للنـص، لم يـرد كمرجـع مبـاشر لكنـه مذكـور كمصـدر فكـري.)
٢٦. الخـولي، يمنـى طريـف .فلسـفة العلـم في القـرن العشريـن: الأصـول – الحصـاد – الآفـاق المسـتقبلية .مؤسسـة هنـداوي ،٢٠١٧.
٢٧. الخـولي، يمنـى طريـف .مفهـوم المنهـج العلمـي .مؤسسـة هنـداوي.